

تقرير

«أنا عمري 75»: عوارض الشيخوخة

توحي الإعلانات التلفزيونية في الذكرى الخامسة والسبعين أن الصغار، بمن فيهم الأطفال، حتى دون الثامنة عشرة، يرثون من الكبار انتسابهم إلى الحزب. وإذا كان توريث الانتساب «عادة» نشيطة في الأحزاب اللبنانية، فإن النافر كتابياً هو توريث المواقع القيادية أيضاً...

غسان سعود

فلا يتجاوز حدود رفع العتب. مع العلم بأن الحزب الشفاف لا يسمع لمحازبيه بالاطلاع على الميزانية المالية للحزب حتى يقارنوا بين ما يصرفه الحزب في المتن والمناطق الأخرى. ويذكر هنا أن أقساماً كثيرة في كسروان وأقضية أخرى قد أقفلت أبوابها نتيجة عدم وجود دعم واهتمام كافيين.

ثالث مظاهر الشيخوخة هو تجذر الانقسام في الأقضية إلى مجموعات - في جبيل مثلاً، هناك ثلاث مجموعات كتابية: مجموعة الجرد التي تدور في فلك النائب السابق فارس سعيد،

مجموعة مدينة جبيل التي تراعي الوزير السابق جان لوي قرداحي، ومجموعة جديدة مقربة من رئيس الجمهورية ميشال سليمان. وبعد تعيين سليمان الكتائبي روكز زغيب مستشاراً له لشؤون تنمية بلاد جبيل وإنمائتها، بادر الرئيس الجميل إلى تعيين زغيب نفسه رئيساً لإقليم جبيل الكتائبي.

- في المتن، هناك 5 مجموعات: واحدة تصف نفسها بمجموعة الوزير بيار الجميل أبرز من فيها مدير مكتب الرئيس أمين الجميل، إميل سمرا، مجموعة شابة تدور في فلك النائب سامي الجميل، مجموعة يعنى بها نديم الجميل، مجموعة رودي بول الجميل - في البترون، المجموعة الكتائبية الأكبر تؤيد النائب سامر سعادة، لكن إبراهيم ريشا بدأ يؤسس لمجموعته الخاصة أيضاً. وفي بعدنا، ينقسم الكتائبون بين مجموعة مورييس الأسمر ومجموعة ناجي بطرس. أما في زحلة، فالتباعد يزداد يوماً تلو الآخر بين مجموعة إيلي ماروني ومجموعة معارضيه.

رابع مظاهر الشيخوخة يكمن في الخطاب السياسي. فقد عاد الحزب في عام 2010 إلى خطابه عام 1975. وفي ظل انقسام المسيحيين إلى مجموعة ضد حزب الله ومجموعة ضد الحزبية السياسية والاقتصادية، لا يقدم الحزب أي جديد لهذه المجموعة ولا لتلك. وفي ظل المزايدات الكتائبية بشأن الشهداء والبطولات، يبدو التحدي الأساسي لحزب الكتائب في سنة اليوبيل هو القول لجمهوره واللبنانيين ماذا سيفعل في الأعوام الخمسة والسبعين المقبلة بدل إخبارهم للمرة المليون عما فعله في السنوات الخمس والسبعين الماضية.

مظاهر الشيخوخة هذه تستر عبر إبراز النائب سامي الجميل نفسه كحالة جديدة جدية في الكتائب وعبر الوجوه النيابية الشابة وعبر محاولات كثيرة لظهور أنصار «أنا عمري 75» مظهر الحزب الشاب، سواء من خلال الموقع الإلكتروني للحزب أو الاستعراضات المسرحية في الاحتفالات الحزبية أو الإعلانات الدعائية وحفلات القسم التي لو ثبت أن من حضرها كل عام هم منتسبون جدد، لتأكد أن كل اللبنانيين كتابيين.

مع اقتراب موعد انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل رئيساً لحزب الكتائب، يكاد يكون الحزب كما كانت الجمهورية اللبنانية عند انتهاء ولاية الجميل الرئاسية عام 1988. فالحزب الذي يُعد متأخراً نحو شهر للاحتفال بالعيد الرابع والسبعين لا الخامس والسبعين لتأسيسه (في 22 تشرين الثاني 1936) يعاني تخمة على صعيد عوارض الشيخوخة.

أول مظاهر الشيخوخة هو تحول التوريث في الكتائب إلى حالة عامة، لا تقتصر على رأس الهرم فقط: مسؤول الطلاب باتريك ريشا هو ابن نائب رئيس مجلس شورى الحالي أنطوان ريشا، نائب الأمين العام الحالي عبد الله ريشا هو ابن الرئيس الحالي لمجلس الشورى إبراهيم ريشا، المسؤول الإعلامي سيرج داغر هو ابن شقيق الرئيس السابق لإقليم المتن توفيق داغر، الوزير سليم الصايغ هو ابن الرئيس السابق لمصلحة أقاليم بيروت بيار الصايغ. أما الأسوأ، فهو توزيع المسؤوليات في الأقاليم والأقسام على أبناء العائلة والأمتة كثيرة، أبرزها في إقليم النبطية، حيث كل أعضاء اللجنة التنفيذية من العائلة نفسها (آل الحلو). وغالباً ما يأتي رئيس القسم بابنه رئيساً لمكتب الطلاب، وبزوجه رئيسة لمكتب التوجيه، وبابنته رئيسة لمكتب الإعلام. أما على مستوى رأس الهرم، فيرى بعض الكتائبين أن السبب ستنتقل في الشكل سنة اليوبيل، بينما هي في المضمون سنة التوريث، إذ سيختتم العام الاحتفالي الكتائبي بمؤتمر يفترض أن تحصل تعديلات عدة على النظام الكتائبي قبل انعقاده ليصار إلى انتخاب سامي الجميل رئيساً لحزب الكتائب خلاله. والأهم على صعيد الوراثة الحزبية وجود شبه إجماع بين الكتائبين على أن من أهله غير كتائبين لن يكون كتابياً. وبالتالي، مقابل جذب القواتيين والعونيين للمناصرين من عائلات سياسية وغير سياسية، يكاد يكون الطموح الكتائبي هو استقطاب من أهلهم كتائبين. والجدير ذكره في هذا السياق أن كثيرين ممن هجروا حزب... الله والوطن والعائلة رغم انتمائهم إلى عائلات كتائبية أباً عن جد، إنما فعلوا ذلك نتيجة اقتناعهم بأن القوات اللبنانية أو غيرها ستوفر لهم فرصاً حزبية لا يوفرها حزب سامي الجميل. ثاني مظاهر الشيخوخة، هو تمركز الانتشار الحزبي في منطقة المتن فقط. فالحزب الذي بدأ حزباً للأمة اللبنانية، انتهى حزباً منتبهاً بامتياز. في المتن النشاطات شبه يومية، وللمتن تعمل الماكينة الانتخابية على مدار السنة، وإلى المتن يحضر الكتائبون من مختلف أصقاع العالم. أما اهتمام آل الجميل بالمناطق الأخرى،

خلافاً للقانون

خارج القانون

وفي الوقت نفسه، بدأت حركة ما في «أوجيرو»: لجنة التحقيق الدولية زارت هذه الهيئة مرات عدة، ومن ثم كلف يوسف أحد الخليص بمتابعة ملفات خاصة وطلبات شخصية لبعض الأفراد، وأرسل الخليص من أتباع يوسف إلى الجنوب والضاحية، حيث مراكز تابعة لـ «أوجيرو» ووزارة الاتصالات، بحثاً عن طلبات وملفات مستخدمين للهاتف، والحصول على نسخ عنها، وهناك يغلق الموظفون المكاتب على أنفسهم، بينما يبحثون في الملفات واحداً واحداً وصفحة صفحة للعثور على الملف المطلوب. وخلال الأشهر الماضية، بدأت تتبين مخالفات يوسف، فهو لم يكتف بفتح الداتا أمام فرع المعلومات، والاستجابة لطلبات تخرق القانون في مجال تسليم المعلومات والتنصت وغيرها مما يفترض أنه جرى تنظيمه عبر وزارة الهاتف ووزارة الداخلية ورئاسة مجلس الوزراء، بل جند بعض الموظفين كمخبرين

خاصين للجنة التحقيق الدولية. الملفات المطلوبة ليست إلا لبعض كوادير المقاومة، الذين سيهمهم قرار لجنة التحقيق الدولية بالضلوع والمشاركة والإعداد لعملية اغتيال رفيق الحريري. وإحدى المعلومات المطلوبة هي التدقيق في خدمة كان قد طلبها الكادر في المقاومة عام 1998.

ومنذ أعوام حتى اليوم، يواصل يوسف التعاون غير المشروط مع لجنة التحقيق الدولية، وهو الآن أكثر من أي وقت مضى، ونظراً إلى المعركة المحتمدة حول القرار الاتهامي، واستناد القرار نفسه إلى داتا الاتصالات، يؤدي يوسف دوراً فائق الحساسية، ولا يوفر أو يؤخر أي طلب من طلبات لجنة التحقيق الدولية، أو فرع المعلومات.

وتعد كل الطلبات التي تسلمها يوسف من لجنة التحقيق غير قانونية، وهو تجاوب معها كلها، ودائماً يكلف مختصين من فريقه المباشر لتنفيذ الطلبات وإعطاء الإجابات إلى لجنة التحقيق الدولية. وهذه التكاليفات لا تخضع لسجلات «أوجيرو» أو الوزارة أو لأي تراتبية إدارية، وتأتي مباشرة من الرئيس إلى الموظف، كذلك إن تسليم الملفات إلى لجنة التحقيق الدولية وإلى فرع المعلومات يجري من خارج السياق الإداري، ولا يسجل أي قيد

تعد كل الطلبات التي تسلمها يوسف من لجنة التحقيق، غير قانونية

أو رقم لتسليم الملفات والمعلومات والبيانات الرقمية.

وما قام به يوسف لم تجرؤ شركتنا الهاتف الخليوي على القيام به، بل هما تحفظنا على عدد من طلبات لجنة التحقيق الدولية، لكن يوسف كشف كل السنترالات والتجهيزات ومراكز الهاتف أمام اللجنة الدولية، وأصبح ما تملكه الشركتان موجوداً لدى لجنة التحقيق بطريقة أو بأخرى.

هذا من ناحية الهاتف، أما من ناحية الإنترنت فإن كل الشبكة (الشرعية) في لبنان، وضعت تحت رقابة فرع المعلومات، وبطريقة غير قانونية، حتى إذا ما أضع المواطن اللبناني رسالة إلكترونية يمكنه أن يعلم سلفاً أن فرع المعلومات لديه نسخة عنها. وانتهت الخصوصية الشخصية، وأصبحت خدمة الـ «DSL» تحت مراقبة المعلومات.

غموض إضافي

كان ما هو معلوم لا يكفي حتى يصدر تقرير عن لجنة فنية متعلق بانقطاع كابل الاتصال بالجنوب، وهناك لا يمكن تقديم أي دليل أو معطى ملموس عن قطع متعمد للكابل البحري، ولا عما حصل بالنسبة إلى عدم إصلاح الكابل البري بالكامل بعد عدوان تموز، ولا لعدم الاهتمام بتبريد أجهزة المايكروويف التي تربط شبكات الاتصالات بالجنوب بحالات الطوارئ، لكن كل شيء يشير إلى أن تجميع هذه الصدق وحده يثير الشك.

فقد أصلح الكابل البري جزئياً بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، واستخدم فقط حصراً لخدمة الإنترنت، وحصرت الاتصالات بالكابل البحري، الذي لم يؤكد التقرير الفني ما إذا تعرض لعطلين بوقت متزامن أو لا، وبالتالي فإن المخابرات الهاتفية بين المحافظات والجنوب كانت تمر بحراً، والشركة الأجنبية التي أصلحت العطل البحري لن تفيدينا بالضرورة بتفاصيل وافية وشفافية عما حصل.

يبقى العديد من الأخبار الغامضة ملكاً ليوسف نفسه ما دام في مركزه، وما دام من يحكمون الإدارات في هذه البلاد يتلفون ملفات وينسخون أخرى من دون حسيب أو رقيب.

